لا يصح قد هل هذا الا محال وجوده **الأصل السادس** ان الله ايلام الخلق وتعذيبهم من غير جرم سابق ومن غير ثواب لاحق خلافا للمعتزلة لانه متصرف في ملكه والمتصرف ان يعبر وتصرفه في ملكه والظلم هو عبارة عن التصرف في ملك الغير وهو محال على الله فانه لا يضاف الى غيره ملكا حتى يكون تصرفه فيه ظلما ويدل على جواز ذلك وجوده فان ذبح البهائم ايلام لها وما صب عليها من انواع العذاب من جهة الادميين لم يتقدمها جريمة فان قيل ان الله يحشرها ويجازيها على قدر ما قاسته من الآلام ويجب ذلك على الله فنقول من زعم ان الله يجب عليه احياء كل غلة وطلت وكل بقة فركت حتى يثيبها على ايلامها فقد خرج عن الشرع والعقل اذ يقال وصف الثواب و العشر لكونه واجبا عليه ان كان المراد به انه يتضرر بتركه فهو محال وان اريد به غيره فقد سبق انه غير مفهوم اذ خرج عن المعاني المذكورة للواجب **الأصل السابع** انه يفعل بعباده ما يشاء فلا يجب عليه رعاية الاصلح لعبادة لما ذكرناه من انه لا يجب عليه بل لا يعقل في حقه الوجوب فانه لا يسئل عما يفعل وهم يسئلون فلبت شعري بم يجب المعتزلي في قوله ان الاصلح واجب عليه عن مسئلة نعرضها عليه وهو ان نفرض مناظرة في الآخرة بين صبي مات مسلما وبين بالغ مسلم فان الله يزيد درجات البالغ ويفضله على الصبي لانه تعب بالايمان والطاعات بعد البلوغ ويجب عليه ذلك عند المعتزلي فلو قال الصبي يا رب لم رفعت منزلته علي فيقول لانه بلغ واجتهد في الطاعة فيقول الصبي انت امتنني في الصبي فكان يجب عليك ان تديم حياتي حتى ابلغ واجتهد فقد عدلت عن العدل في التفضل عليه بتطويل العمر له دوني فلا فضل فيقول الله لانك علمت انك لو بلغت لاشركت او عصيت فكان الاصلح لك التوفي في الصبي هذا اعذار المعتزلي عن الله وعند هذا اتنادى الكفار من دركات لظى ويقولون يا ربنا اما علمت انا اذا بلغنا اشركنا فهلا متنا في الصبي فانا رضينا بما دون منزلة الصبي للسلم فبماذا يجاب عن ذلك وهل يجب عند هذه الآية القطع بان الامور الالهية تتعالى بحكم الجلال عن ان توزن بميزان الاعتزال فان قيل سلمها قد رعى رعاية اصلاح العباد ثم سلط عليهم اسباب العذاب كان ذلك فيحالا يليق بالحكمة قلنا معنى القبيح ما لا يوافق الغرض حتى قد يكون الشيء قبيحا عند شخص حسنا عند غيره اذ اوافق غرض احدهما دون الاخر حتى يستقبح قتل الشخص اذ يلتذه ويستحسنه احد آحاده فان اريد بالقبيح ما لا يوافق غرض الباري فهو محال اذ لا غرض له فلا يتصور منه ظلم الا يمكن تصور التصرف في ملك الغير وان اريد بالقبيح ما لا يوافق غرض الغير فلم قلتم ان ذلك عليه محال وهل هذا الا مجرد تشنيع بخلاف ما فرضناه من مخاصمة اهل النار رغم الحكيم معناه العالم بحقايق الاشياء والقادر على احكام فعلها على وفق ارادته هذا ان ابى يجب رعاية الاصلح وانما الحكيم متاجر على الاصلح نظرا لنفسه ليستفيد به في الدنيا ثناء وفي الآخرة

ثوابا

ثوابا او يدفع عن نفسه بذ رحمة ورقة وكل ذلك على الله محال **الأصل الثامن** ان معرفة الله وطاعته واجب بايجاب الله وشرعه لا بالعقل خلافا للمعتزلة لان العقل ان اوجب الطاعة فلا يخلو اما ان يوجبها لغير فائدة وهو محال فان العقل لا يوجب العبث واما ان يوجبها لفائدة وغرض وذلك لا يخلو اما ان يرجع الى المعبود وذلك محال فانه يتقدس عن الاغراض والفوائد بل الكفر والايمان والطاعة والعصيان في حقه تعالى سيان واما ان يرجع الى غرض العبد وهو محال لانه لا غرض له في الحال بل يتعب به ويتضرر عن الشهوات بسببه وليس له في المآل الا الثواب ومن اين تعلم ان الله تعالى يثيب على المعرفة والطاعة ولا يعاقب عليها مع ان الطاعة والمعصية في حقه يتساويان اذ ليس له الى احدهما ميل ولا لاحدهما به اختصاص وانما عرف تمييز ذلك بالشرع والعقل زلف هي اخذ هذا بالقياس في بين الخالق والمخلوق حيث يفرق المخلوق بين الشكر والكفر اذ الملك لا يرتاح والا فلا تزاز والتلذذ باحدهما دون الآخر فان قيل فاذا لم يجب النظر والمعرفة الا بالشرع والشرع لا يستقر الا بنظر المكلف فيه فاذا قال المكلف للنبي ان العقل ليس يوجب علي النظر والشرع لا يثبت الا بالنظر ولست اقدم على النظر الذي ذكرته الى الحام الرسول قلنا هذا يضاهي قول القائل للواقف في موضع من المواضع ان وراءك سبعا ضاريا فان لم تتنح عن المكان قتلك وان التفت ورائك ونظرت عرفت صدقي فيقول الواقف لا يثبت صدقك ان لم التفت ورائي ولا التفت ورائي ولا انظر ما لم يثبت صدقك فيقال هذا عن حماقة هذا القائل وتهوره للهلاك ولا ضرر فيه على الهادي المرشد فكذلك النبي يقول وراءكم الموت ودونه السباع الضارية والنيران المحرقة ان لم تأخذوا منها حذركم اهلكتم وتعرفون صدقي بالالتفات الى معجزتي فمن التفت عرف واحترز ونجا ومن لم يلتفت واصر هلك وتردى ولا ضرر علي ان هلك الناس كلهم اجمعون وانما على البلاغ المبين فالشرع يعرف وجود السباع الضارية بعد الموت والعقل يفيد فهم الامر والاحاطة بامكان ما يقوله في المستقبل والطبع يستحث على الحذر من الضرار وهو معنى كون الشيء واجبا ان في تركه ضررا او معنى كون الشرع موجبا انه معرف للضرر المتوقع فان العقل لا يهدي الى التهدي للضرر بعد الموت عند اتباع الشهوات فهذا معنى الشرع والعقل وتاثيرهما في تقدير الواجب ولو لا خوف العقاب على ترك ما امر به لم يكن الوجوب ثابتا اذ لا معنى للواجب الا ما يرتبط بتركه ضرر في الآخرة **الأصل التاسع** انه ليس يستحيل بعثة الانبياء خلافا للبراهمة حيث قالوا لا فائدة في بعثتهم اذ في العقل عند وحدة عنهم وهذا باطل لان العقل لا يهدي الى الافعال المنجية في الآخرة كما لا يهدي الى الادوية المفيدة للصحة فحاجة الخلق الى الانبياء كحاجتهم الى الاطباء ولكن يعرف صدق الطبيب بالتجربة ويعرف صدق النبي بالمعجزة **الأصل العاشر** ان الله تعالى قد ارسل محمدا صلى الله عليه وسلم خاتما للنبيين وناسخا لما قبله من شرايع اليهود والنصارى والصابئين وايده بالمعجزات الظاهرة والايات الباهرة كانشقاق القمر وتسبيح الحصا وانطاق

تقرير